#### اعلان

استنادا الىالمادة (١٦) (أ) من قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ اعلن لاطلاع العموم بـــان جداول الناخبين في دائرة الانتخابات (قضاء بيت لحم) قد اصبحت نهائية ولكل من ورد اسمه في هذه الجداول فقط حق الاشتراك بالانتخابات المقبلة في مجلس النواب .

> قائمقام قضاء بيت لحم فلاح *هنو*ن

#### اعلان

استناداً لاحكامالفقرة (أ) من المادة (١٦) المعدلة من قانون الانتخابات رقم السنة١٩٤٧ اعلن انا مأمور مراجعة قضاء الكورة ان جداول الناخبين لهذا القضاء قد اصبحت نهائية وقد بلغ مجموع الناخبين فيه ( ٣٥٦١ ) ستة الاف وخماية وواحدا وستين ناخباً :

1907/4/17 0

قائمقام الكورة مامور المراجعة اذباب علاوي

00000

اعلان

die des de entre des Delos

استناداً لاحكام الفقرة( أ ) من المادة ( ١٦ ) المعدلة من قانون الانتخابات رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ .

اعلن انا مامور مراجعة قضاء الطفيلة ان چداول الناخبين لهذا القضاء قد اصبحت نهائية وان عدد الناخبين فيها بموحب الجداول المختصة قد بلغ ( ٦٣٨٠ ) ستة الاف وثلاثماية وثمانين ناخباً .

1904/4/10

ا به مستواليط المستوار المستوار به الله في حدود به فيها فراولان مليور الراجعة فاني استوادا المالاحة المستوادة و المستوادة الم

مأمور المراجعة في قضاء زام الله. وقائمةام قضاء رام الله شاهر المهيمان

المناكة الازدنية المناشم

عمان : يوم الاثنين ٢٥ صفر سنة ١٣٧٦ الموافن ١ نشرين الاول سنة ١٩٥٦ العدد ٢٩٦٦

## الفهرس

								•										
صحيفة																		
1.01	( •	1907	لسنة	4 £	ر قم	المامة	الوازنة	بذائرن	ملحق	مر قت	انون	<i>i</i> )	190	سنة ٦	J (Y 4	رقم (ا	قانون ,	
Y Y	(	a					a									•	قانرن <b>ر</b>	
4.04	(	a	Œ	α	a	Œ	α	Œ									قانون ر	
4.04								مدل)									نظام ر	
4.4.																	، نظام ر	
11.1								المر انين								•	-	
4.44								<b>ق</b> وانين										
4.14									فسير ال							•		
1.18 - 1.11	۴								فسير ال									
																•		

3

رفتر ۱۹۷۱

مطيعة الاردن . عمان

John Control

## عى الطبين الله لما كم و المُمكة للأرواية الماهمية

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة ( ٩٤ ) من الدستور

وبناء على ما قوره عجاس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٩/١٧

نصادق \_ بمقتضى المادة ٣١ من الدستور \_ على القانون الموقت الآني ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٦

قانون مؤقت ملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

١ ــ يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون ملحق بقانون الموازنة العـــامة رقم ٢٤ لسنة ٩٥٦ ) ويحمــــل به من بداية السنة المالية ١٩٥٧\_١٩٥٧

٢ – قضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بقانون المرازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

الامسال	الميلغ		
دينار	ديئار	عنو ان الفصل 	رقمالفصـــل
24	24	و: ارة الداخلية	11

٣ – تضاف الواردات التالية الى الجدول رقم ( ٢ ) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

الاجسال	المياخ		
دينار	ديئار	عنوان القصل	قم الفصـــــل
44	24	الداء دات المحافظ	

- ٤ ــ تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا الغانون من الواردات المضافة بموجب المادة الثالثه منه :
  - وئيس الوزراء ووزير المالية مكافان بتنفيذ احكام هذا الفانون :

1407/4/14

الحين بن طلال وزير المالية دئيس الوزراء بشاره غصيب ابرهم عاشم

## نحق الطسين للكفال مهر والمستة اللارونية المائحية

بمفتضى الفقرة الاولى للمادة ( ٩٤ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٩/١٧

نصادق \_ بمفتضى المادة ٣١ من الدستور\_ على القانون الموقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضع الننفيذالموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجاس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم ( ۲۹ ) لسنة ١٩٥٦

قانون مؤقت ملحق بقـــانون الموازنة العامة رقم ٢٤ اسنة ١٩٥٦

 ١ ـــ يسمى هذا القانون المؤقت ( قانون ملحق بقـــانون الموازنة العـــاءة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ ) ويعمل به من بداية السنة المالية ١٩٥٦\_٧٥٥١

٢ ــ قضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

الاجـــال دينار	المبلخ دينار	عنوان الفصل	رقمالفصــــل	
V170.V	٨٠٠٨	مشاربع الاعمار المدورة	1/11	

٣ ــ تضاف الواردات التالمية الى الجدول رقم (٢) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

الاحسال دينار	المبلخ دينار	عنوان الفصل	ر قم الفصـــل	
V.40.V	VIYOIA	قروض مشاريع الاعمـــا <b>ر</b>	14	

- ٤ ـــ تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من الواردات المضافة بموجب المادة الثالثة منه .
  - وثيس الوزراء ووزير المالية مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

1407/4/11

الحسين بن طلال رئيس الوزراء ابراهيم هاشم

زير المالية

والمارة المصينية

Sport in the same

# في رائين الله المرو المنذ (المروزية (المروزية الاثرة

بمقتضي الفقرة الاولى للمادة ( ٩٤ ) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/١/١٧

نصادق ... مقتضى آنادة ٣١من الدستور .. على القانون الموقت الآني ونأمر باصداره ووضعه موضع التنفيذالموقت و اضافته الى أو انين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

#### قانون رقم ۳۱ لسنة ۱۹۵۶

قانون .ؤةت .الحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

ا - يسمى هادا القانون الثرقت ( قانون ماحق بقسانون الموازنة العسامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦ ) ويعمل به من بداية السنة المالية: ١٩٥٧\_١٩٥٧

٢ ــ تضاف النفقات التالية الى الجدول رقم (١) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٢٤ لسنة ١٩٥٦

الاحسال	المياخ		
دينار	دينار	عنوان القصل	رقمالة صـــل
. 10000	10111	وزارة الاشغال العـــامة ــ فوق العادة	7.

٣ – تخفض النفة ات الثالية من الجدول رقم (١ ) الملحق بقانون الموازنة العامة رقم ٧٤ لسنة ١٩٥٦

الاحسال دينار	الملغ دينار	عنوان الفصل	رقم الفصـــل
	7.00	وزارة الاشغال العامة ( المتكررة )	1/41
10	4	وزارة الاشغبال العامة ﴿ فُوقَ الْعِيادَةُ ﴾	7.

- \$ ــ تؤمن النفقات المضافة بموجب المادة الثانية من هذا القانون من النفقات المخفضة بموجب المادة الثائثة منه :
  - د دویس الوزوا ووزیر المالیة مکلفان بتنفید احکام هذا القانون .

1407/4/14

الحسين بن طهول راء رئيس الوزراء ماشم عاشم عاشم

# نح رطسين للأرك مكر و الميكة للارونية الشاعمية

بمقتضى الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ١٤ ) من قانون المعارف العام رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٥٥

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٠/٩/٩/١ .

تأمر بوضع النظام الآتي .

نظام رقم ( ۲ ) لسنة ۱۹۵۹ نظام ضريبة المعارف المعدل

صادر بمقتضى الفقرة ( ٢ ) من المادة ( ٤٤ ) من قانون المعارف العام رقم ( ٢٠ ) لسنة ١٩٥٥

المادة ١ \_. يسمى هذا النظام ( نظام ضريبة المعارف المعدل لسنة ١٩٥٦ ) ويقرأ مع نظام ضريبة المعارف رقم (١) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيها يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصلي .

المادة ٢ ــ تاخي المادة الرابعة من الـظام الاصلي ويستعاض عنها بما بلي .

٤ ـ تجبى ضريبة المعارف في المناطق البلدية بواسطة جباة تعينهم لجنة ضريبة المعارف وفتاً لقانون تحصيل الاموال الاميربة رقم (٦) لسنة ١٩٥٧ وتدفع لحساب صندوق خاص يعرف بصندوق ضريبسة المعارف. وتجبى في القري بواسطة جباة الضرائب الحكومية وتدفع لحساب الضريبسة في مكانب الحكام الاداريين.

11/4/5021

الحين بن طلال

رئيس الوزراء ابراهيم هاشم	وزير الداخلية والدفاع عمر مطر	وزير المسالية والزراءة بشاره غصيب -	وزير الصحة والشؤون الاجماعية هميل التوتولمجي
وزير الاقتصاد الرطني والتربية والتعليم سعيد علاء الدين	وزیر الانشاء والتعمیر والمواصلات جمعان داود	وزير الخارجية والعدلية . حوني عبد الهادي	وزير الاشغال العامة انور النشاشيبي



ى دىلىن لىلىمالى كىرى (ئىلىتە لىلاردىن، لىلىم،

بمقتضى المادة ( ٤٣ ) من قانون الانتخاب لمجلس النواب رقم ( ٩ ) لسنة ١٩٤٧ وبئاء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٩/٦ نأمر بوضع النظام الاتى :

> نظام رقم ( ۲ ) لسنة ۱۹۵٦ نظام الانتخاب الممدل

صادر بالاستناد الى المادة ( ٤٣ ) من قانون الانتخاب لحبلس النواب رقم ٩ لسنة ١٩٤٧ المادة ١ – يسمى هذا النظام ( نظام الانتخاب المعدل لسنة ١٩٥٦ ) ويقرأ مع نظام الانتخاب رقم ١ لسنة ١٩٥٦ المثمار اليه فيها يلي بالنظام الاصلي كنظام و احد و يعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ،

المادة ٢ ــ تعدل الفقرة (أ) من المادة (٧) من النظام الاصلي بحدف عبارة « للجنة الاقتراع » التي وردت فيها بمدكامة (ممروفا) والاستعاضة عنها بالعبارة التالية : ٥من عضوين او اكثرمن اعضاء لجنةالاقتراع»:

المادة ٣ – تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٠) من النظام الاصلي بحدف كامة ( الاقتراع ) التي وردت فيها بعد كلمة ( لجنة ) والاستعاضة عنها بكلمة ( الفرز ) .

٨/٩/٢٠١١

الحين بن طيول وزير الصحة وزير المالية والزراعة رثيس الوزراء وزير الداخلية والدفاع والشئون الاجتماعية جميل التوتونجي ابراهيم هاشم عر مطر بشاره غصيب وزير الاشغال العامة وزير الإقتصاد اأوطني وزير الخارجية والعدلية وزير الانشاء والتعمير والتربية والتعليم والمواصلات

عوني حبد الهادي سعيد علاء الدين

أمر

صادر ممتضى الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر رقم ( ٥) لسنة ١٩٤٢

نى (قىبن للسك كرو (لمسة للاردية للايمة

انور النشاشييسي

عقمه عن الفقرة الرابعة من المادة الثامنة من قانون جوازات السفر رقم ( ٥) لسنة ١٩٤٢

مُنْهُمْ وَعَالِمًا أَغِيمُهِ وَيَهُ اللَّهُ الشَّهُمُهُ كُلِّهِا مَن احكام الفقرة الاولى من المادة الثامنة من قانون حوارات السفر

رقم ( © ) لسنة ١٩٤٧ بحيث يسمح لهم بالدخول الى المملكة الاردنية الهاشمية والخروج منها بموجب اية وثيقة تثبت الشخصية دونما حاجة لجوازات السفر شريطة المعاملة بالمثل على ان يكونوا من غير اليهود : يعمل بهذا الامر من تاريخ نشره في الجويدة الرسمية :

الحسين بن لحلال

رئيس الوزراء ابراهيم هاشم

وزير الداخلية عمر مطر

1407/4/8

## فراد رفم (۱۳)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٩٥٦/٧/١٤ رقم ٤٦٠٨/٣٨٢/٢ اجتمع الديون الخاص بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابة المؤرخ ١٩٥٦/٧/١٤ رقم ١٩٥١ رقم أالملحق بفانون رخص المهن رقم ١٤ لبند الثاني من الجدول رقم(أ)الملحق بفانون رخص المهن رقم ١٤ لسنة ١٩٥٧ وبيان ما اذاكانت المحلات المتعددة التي يفتحها وكلاء الشركات المنصوص عليها في هذه الفقرة تخضع المدات الرسم الذي يتوجب على الوكلاء دفعه ام الها تخضع للرسم الفروض على المحال التجارية العادية :

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ١٩٥٦/٧/٩ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا .

١ ــ ان الفقرة (ج) المطلوب تفسيرها تنص على ان وكلاء شركات النقل البري والبحرى والجوي والتأمين والسيارات والزيوت المعدنية والما كنات على المحتلافها واحجار المطاحن واطارات السيارات وقطعها يدفعون رصما قدره اربعون دينارا :

٢ ــ ان الفقرة (ج) (١) من المادة التاسعة من قانون رخص المهن تنص على انه اذا كان الشخص الواحد عدة محلات يتماطى في كل منها البيع والشراء فيؤخد رسم مستقل عن كل محل :

ومن هذا يتضبح ان الرسم المنصوص عليه في الفقرة (ج) المطلوب تفسيرها انها يترتب فقط على وكلاه الشركات الفسهم . اما الاشخاص الذين يتوبون عن هؤلاء الوكلاء لتصريف بضائع الشركات في محلات اخوى فلا يخضعون لجذا الرسم لانهم لايمتبرون وكلاء عن الشركات بالمعنى المقتصود في هذه الفقرة :

ولهذا فان تعدد المخلات التي يفتحها الوكلاء لغاية بيع اموال الشركات التي يمثلونها لا يستلزم دفع الرسم ذاته عن كل محل ؛ وانها تكون هذه المحلات خاضعة لرسم الرخصة بوصفها عملات تجارية معدة للبيع والشراء بمقتضى البنود الإعرى الحاصة بها :

هذا ما نقرره في تفسير الفقرة المشار اليها :

مبدر /۳/۹٪۲۹۹۱

عضو عضو عضو عضو عضو مضو عضو مضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو عضو القوانين وب وأوة وكيل وزارة الداخلية عضو عكمة التمييز عضو عكمة التمييز ويس عكمة التمييز الملئية

Sport in 13 to

### ·

#### صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

فرار رفم (۱۶)

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢٩/٨/٢٩ رقم ٣٦٦٧/٤٨٤/٢ احتمع الديران الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير نص المادة التاسعة من قانون ديوان الموظفين المدنيين رقم ١١ لسنة ٩٥٥ وبيسان ما اذا كان من المضروري حضور كافة اعضاء اللجنة المنفوص عليها في هذه المادة ليكون انعقادهسا صحيحا وقراراتها قانونية ام انه يجوز انعقادها من اكثرية الاعضاء:

وبعد الاطلاع على كتاب رئيس ديو ان المحاسبة المؤرخ ١٩٥٦/٨/٢٦ رقم ٣٧١٢/٥٩/٣٢ وتدقيق النصوص القانونية تبين ان المادة التاسعة المطاوب تفسيرها تنص على ما يلي ( تؤلف لجنة انتقاء الموظفين من رئيس ديوان الموظفين وئيسا ورئيس ديوان المحاسبة ومن عضربن ينتخبهها مجلس الوزراء من كبار موظفي الحكومة ، يضاف اليهم عضو من كبار موظفي الوزارات ذات العلاقة بالتعيين المطاوب ينتدبه اله زير ) .

ومن هذا يتضع ان واضع القانون اوجب تأليف اللجنة المشار من خمسة موظفين ولم ينص على جواز انعقادها من اقل من هذا العدد. وقد استقر العقه الاداري على انه لامكان النظر في صحة تشكيل لجنة من اللجان او هيئة من الهيئات انشئت كضانة للموظفين او لافراد طائفة بتعيين الرجوع الى النص التشريعي الذي اوجدها فان اختار هسالنص التشريعي اشخاصا بلواتهم او بوظائفهم ثم سكت عن التصريح بصحة الانعقاد عند تكامل عدد معين من الاعضاء فلا مناص عند تذ من حضور الاعضاء جميعا محيث لو غاب احدهم لما صح الانعقاد .

لهذا وحيث ان النص المطلوب تفسيره قد اختار في تأليف اللجنة عدداً معينا من الموظفين وسكت هسن التصريح لجواز اتعقادها من اقل من هذا المددكما اسلفنا : فاتنا نرى ان حضور جميع اعضاه اللجنة ضروري لصحة انعقادها وان اية قرارات تصدرها اللجنة دون ان تكون مشكلة على هذا الوجه لا تكون قانونية :

#### صدر ۱۹۰۲/۹/۱۱

عضو عضو عضو عضو رئيس الديوان الخاص مندوب ديوان وكيلوزار ةالداخلية عضو محكمة التمييز عضو محكمة التمييز بتفسير القوانين الموظفين رئيس مجكمة التمييز موسى الساكت على مسار

#### 000000

## فرار رفم ( ۱۸ )

#### صادر عن الديوان الخاص بنفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٢ / ٩ / ١٩٥٦ رقم ١٩٥٦/ / ٥٧٥ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير اليند (أ) من الفقرة الاولى من المادة السادسة من قانون نقابة اطباء الإسنان لسنة ١٩٥٦ وبيان المعنى المقصود من عبارة (مارس طب الاسنان مدة خمسة عشر سنة على الاقل) الواردة في هذا البند وهسل ان المدة التي يقضيها الشخص في عبادة احد اطباء الاسنان تعتبر ممارسة لطب الاسنان بالمعنى المذكور ام لا .

### فرار رفم ( ۱۶ )

#### صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٥٦/٧/٢٥ رقم ٤٧٧٣/١/٣٤٢/٢ . اجتمع الديسوان الخاص بتفسير القو انين لاجل تفسير نص الفقرة (أ) من المادة الثامنة من قانون دبوان المحاسبة رقم ٢٨ لسنة ١٩٥٧ وبيان ما اذا كانت هذه الفقرة تجيز لرئيس دبوان المحاسبة ان تطلب الى وزير المائية او من ينيبه عنه استعال صلاحيتة محقنضي المادة (٥٠) من قانون ضريبة الدخل رقم ١٢ لسنة ١٩٥٤ في ان يجري او يوعز باجراء تحقيقات جديدة بشأن اية اجراءات اتخذها مامور التقدير عوجب هذا الفانون ام لا .

وبعد الاطلاع على الاستيضاح الموجه من رئيس ديو ان المحاسبة الى دائرة ضريبة الدخل بتاريخ ١٩٥٥/١١/٣ وعلى كتابه الموجه لوزير المالية بتاريخ ١٩٥٥/١٢/١١ وعلى كتاب مدير ضريسة الدخل الموجه لوزير المالية بتاريخ ٥/٢/٢/ ١٩٥٦/ وكتاب وزير المالية المرفوع لدولة رئيس الوزراء بتاريخ ١٩٥٦/٧/٢٢ وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢/٤/١٥٦/ رقم ٢١٨ وتدقيق النصوص القانونية تبن لنا .

ان الفقرة (أ) من المادة ٨ من قانون ديوان الهاسية تنص على ان ديوان المحاسية يكون فرسل يتعلق بالواردات مسؤولا عن التدقيق في تحقيقات الضرائب والرسوم والعوائد المحتفة للتنبث من ان تقديرها وتحقيقها قد تم وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها.

٢ – ان المادة ٥٠ من قانون ضريبة الدخل ننص على ٥ انه بجوز لوزير المالية او من ينيبه عنه خلال سنة التقدير او علال سنتين بعد انتهائها ان يطلب الضبط المتعلق باية اجراءات اتخدها مامور التقدير بموجب هذا القانون وان يحيري او ان يوعز باجرا. التحقيقات الني يستصوب اجراءها وان يصدر الاوامرائي يستصوبها بشأن تلك الاجراءات . . . المخ):

ومن هذا النص الاخير يتضع ان صلاحية وزير المالية او من ينيبه عنه في طلب الضبط المتعلق باية اجراءات المخلها مامور التقدير بموجب هذا القانون واجراء تحقيقات جديدة بشأنها هي صلاحية مطلقة له ان يقوم بها من تلقاء نفسه بناء على معلومات استقاها هو بالذات او بالاستناد الى اي معلومات اجيط بها علما من اي مصدر آخر وحيت ان رئيس ديوان المحاسبة بمفتضى الفقرة المطلوب تفسيرها مسؤول عن التدقيق في تحقيقات المضرائب والرسوم والمحوائد المختلفة للتثبت من ان تقديرها وتحقيقها قد تما وفقا للقوانين والانظمة المعمول بها فان من واجبه اذا ما راى ان هنالك اجحافا بحقوق الخزينة ناشئا عن اية اجراءات اتخذها مامور التقدير بموجب قسانون ضريبة الدخل ان يلقت نظر وزير المالية الى ذلك الاجحاف ليستعمل الوزير صلاحيته المنصوص عليها في المادة (٥٠٠) المشار اليها اذا يلقت نظر وزير المالية الى ذلك الاجحاف ليستعمل الوزير صلاحيته المنصوص عليها في المادة (٥٠٠) المشار اليها اذا

هذا ما تقوره في تفسير الفقرة (أ) من المادة ٨ المطلوب تفسيرها ع صغر ١٩٥٦/٩/٤

عضو عضو عضو عضو عضو الديوان الخاص الديوان الخاص الديوان الخاص الديوان الخاص المالية التمييز عضو محكمة التمييز بتفسير القوانين المالية التمييز عضو محكمة التمييز وفيس محكمة التمييز

بن الملقي الساكت على يسار على يسار ... موسى الساكت على يسار ...

Jan in Sala